الأهرام

المصدر : الحيـــــــاة
التاريخ : ١٠ اكتوبـــــر ١٩٩٥

حصاد ادوارد سعيد للمفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية

عبدالمنعم سعيد *

■ ربما لا يختلف مثقفان عربيان على القيمة الفكرية والثقافية للدكتور ادوارد سعيد، وما يمثله من علو الكعب والقامة في الدفاع عن الثقافة العربية ضد غائلة الاستشراق الغربي. ولا احد ينكر دوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية والقضايا العربية في الساحات الغربية والاميركية خصوصاً التي ترتع فيها قوى عنصرية وحشية كاسرة. ولا يمكن تجاهل الحاجة الملحة له ولأمثاله من المثقفين العرب في الخارج في المحاجاة والمبارزة احيانا في الساحة الإعلامية والثقافية والفكرية الاميركية مع تيارات كاسحة تكاد تكون احتكارية لا تجد لها مهمة الا الهجوم على العروبة والإسلام.

ومنذ هزيمة ١٩٦٧ فإن الدور الإيجابي له ولاقرانه من المفكرين العرب الكبار في الغرب كان يشكل إضافة للقوة العربية التي كان ضعفها يهفو لكل إضافة جديدة. وفي وقت من الأوقات، كان هو والدكتور ابراهيم ابو لغد مرشحين لتمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر دولي للسلام، إذا قدر له الانعقاد في اكثر من لحظة من لحظات الصراع العربي - الإسرائيلي. وكان ذلك بالتاكيد شهادة له ولزميله بالقدرة على تمثيل الشعب والطموحات الفلسطينية.

كان ذلك ايام الإنكار التام من إسرائيل والولايات المتحدة لاحقية منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني. وكان هذا الانكار الذي استمر حتى بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وحتى التوصل إلى اتفاق اوسلو، هو السياسة المعتمدة، من قبل الطرفين المقابلين للجانب العربي في عملية السلام الذي كان يحاول بكل الطرق الدبلوماسية والسياسية واحيانا العسكرية، الحصول على الاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. ولا جدال ان الدكتور ادوارد سعيد كان من ضمن من دفعوا في هذا الاتجاه على قدر طاقتهم الفكرية والإعلامية والسياسية.

لكن اتفاق اوسلو الذي حقق لاول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية الاعتراف الإسرائيلي والأميركي والغربي بالمنظمة ليس فقط كممثل شرعي ووحيد، وإنما ايضا كممثل لطموحات وحقوق سياسية وشرعية للشعب الفلسطيني، كان لحظة فارقة بين الأستاذ الكبير والمنظمة من جانب، وبينه وبين اسلوب حل القضية الفلسطينية من جانب آخر.

لا يمكن الا الترحيب بالغنى الذي يضيفه الدكتور سعيد للحوار على الساحة العربية والفلسطينية في ما يتعلق بمسار عملية السلام ومدى ما تحققه او لا تحققه من اهداف، وما تنجح او تفشل في استعادته من حقوق. وربما سيكون مفيداً جداً ان تتعرض التقاليد السلطوية العربية لرياح ديموقراطية نقدية خاصة في اكثر القضايا حساسية. ولذلك فإن النقد المرير الذي يقدمه ادوارد سعيد لمسار التسوية منذ اوسلو لا ينبغي ان يلقى الا الترحيب لعله يفيد في حساب الخطوات الفلسطينية التي تتحرك وسط رياح عاتية من الضغوط ورمال متحركة عربية وغربية وعالمية. ولعل بعضا من النقاط التي يثيرها باستمرار والمتعلقة بالنزعة السلطوية داخل المنظمة، وضعف قدراتها وكفاءتها في احوال كثيرة، هو موضع قبول لدى المراقبين والمحللين، خاصة من جعلوا القضية الفلسطينية القضية العربية الأولى على مدى العقود الخمسة الماضية.

ولكن ما لا يمكن بالضرورة قبوله عدد من الحجج التي لا ينفك يوردها المفكر الكبير منذ بداية عملية مدريد، بل قبلها، وهي في غالبية الأحوال تصف ما تم التوصل إليه من اتفاقات فلسطينية - اسرائيلية بانه لا يزيد على حصاد هشيم وقبض الريح. وفي مقاله الأخير «حصاد المفاوضات» («الحياة» ١٩٩٥/١٠/١) نكر ما هو اكثر: «هذا الاتفاق الملفق (اتفاق طابا - واشنطن) الذي تم التوصل إليه هو كارثة حقيقية، واعتقد ان المشروع تماما في ظل هذه النتائج القول إن عدم التفاوض على الإطلاق وعدم وجود اي اتفاق افضل مما تحقق حتى الآن». وهكذا فإن استاذنا لا يعترض فقط على نتائج الاتفاق الاخير بل على العملية برمتها وما افضت وما يمكن ان تفضي إليه. ولعل ذلك هو الحصاد الذي يقدمه لنا لو ان الأمور كانت بيده ان تعود القضية الفلسطينية الى سيرتها الأولى كما كانت قبل عملية السلام.

ولعل مثل هذا الاستنتاج يحتاج إلى وضعه موضع المساءلة التاريخية. وربما لا يحتاج الدكتور سعيد العودة إلى التاريخ البعيد وماسيه بالنسبة الى شعبه، اذ كانت الصورة ماثلة وبقسوة شديدة للفلسطيني التائه في الصحراء بين ليبيا ومصر وفي البحر الأبيض المتوسط حين طردت القيادة الليبية الفلسطينيين الى البحر والصحراء، في محاولة لامتلاك ورقة ضاغطة على المجتمع الدولي للتعامل مع ملف الحصار على ليبيا. ولا يمكن ارجاع ذلك إلى اتفاق اوسلو وتوابعه فقط خاصة أن تكراره في لبنان وتل الزعتر وعلى الحدود العراقية - الكويتية والأردنية معروف ومالوف الى الدرجة التي تجعله تقليداً يتخطى الى حد كبير التطورات السياسية للقضية والتعامل معها. ولذلك فإن وجود مرفا سياسي للفلسطينيين يحافظ على من تبقى منهم داخل فلسطين كي لا يلقون المصير نفسه الذي يلقاه كل من لم يسعده الحظ في الحصول على مرفا امن في بلاد اكثر حضارة، ويفتح الباب لعودة النازحين منهم على الاقل حتى الآن، يعد تقدما بكل المقاييس عما كان عليه وضع الفلسطينيين اللهم إلا إذا حدث ازدراء للبشر لحساب القضايا العليا للقضية. وربما لو تعلمنا من اسرائيل بعض الشيء لوجدنا ان الحركة السياسية الصهيونية جعلت فلسطين مرفا سياسيا لمدة عقدين استطاعت بعدهما الحصول على وعد بلفور، ثم على الدولة بعد ثلاثة عقود اخرى. وبالتاكيد حصل المفاوض الفلسطيني على ما هو اكثر من الوعد، واقل من الدولة، خلال اربع سنوات من التفاوض وبعد عام ونصف عام فقط من أول عودة للفلسطينيين إلى اراضيهم، منذ الخروج الكبير عام ١٩٤٨ (من عادوا مع عرفات من الشرطة ومن الإدارة معظمهم من لاجئي ١٩٤٨). ولعل ما حصل عليه الفلسطينيون لا يختلف إلا في الدرجة عما حصلت عليه مصر في استقلالها الرسمي عام ١٩٢٢ مع التحفظات الأربعة المشهورة، وربما سيقترب في مستقبل غير بعيد مما حصلت عليه بعد «إعادة انتشار القوات البريطانية» إلى قاعدة قناة السويس عام ١٩٣٦، ولن يقل عما حصلت عليه تونس والهند من حكم ذاتي قبل الاستقلال واقامة الدولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ولعل هذه هي المشكلة مع الحصاد الذي يفضله الدكتور ادوارد سعيد، وهو حصاد لا يقودنا إلا إلى حال من الشلل الكامل للقضية ان لم يكن تدهورها عاما بعد عام. بل لعلنا كنا سنلمس فارقا بالغا لو أن فكرة الحكم الذاتي الفلسطيني جرى السير فيها منذ اتفاقي كامب ديفيد، لكنا نتعامل مع أوضاع أقل تعقيدا بكثير مما هو الوضع الآن. فالمستوطنات لم تكن على توحشها الذي وصلت اليه، ولا كانت مشكلة الخليل على تعقيداتها الحالية، ولا كانت مياه الضفة وصل استنزافها إلى ما وصل اليه. لذا فإن الحصاد المطلوب هو بالتحديد العودة إلى النقطة التي يفقد عندها الفلسطينيون الأرض والمياه والحياة أيضا داخل فلسطين وخارجها. ولعل ذلك هو الفارق الجوهري بين «حصاد المفاوضات» وحصاد الدكتور ادوارد سعيد، فالسؤال المطروح ليس عما إذا كان المفاوض الفلسطيني نجح في اقامة الدولة وازال المستوطنات وازاح قوات الاحتلال الاسرائيلية واستعاد القدس أم لا، بل عما اذا كان اقترب خطوة او خطوات من تحقيق هذه الأهداف أم لا. ويمكن ان يحتج بعضهم - كما ذكر ادوارد سعيد - بأن الاتفاقات في اوسلو وما بعدها لا تقربنا من هذه الأهداف، لكن هناك شكا كبيرا في معقولية ان تكون الاوضاع ما قبل المفاوضات اقرب إلى هذه الأهداف مما نحن عليه الآن.

وربما تمكن مقاربة الموضوع من زاوية اخرى. فالاكيد ان منظمة التحرير لم تسلم بحق الاسرائيليين في الاستيطان، او اعطائهم الشرعية في الاستيلاء على القدس الشرقية، او انها قبلت باستيلائهم على المياه الفلسطينية. فهذه المواضيع وغيرها لا تزال جزءا من مفاوضات المرحلة النهائية، على رغم اثارتها من جانب الدكتور سعيد وغيره كنواقص في الاتفاق الأخير الذي لم يكن القصد منه التعامل مع هذه المواضيع.

والسؤال الآن هل كانت القيادة الفلسطينية اكثر قدرة على التعامل معها والتعرف اليها وهي في تونس تحت الأنواء العربية والدولية، منها وهي على أرضها ووسط شعبها، قرب المعلومات اللازمة لتفاوض جدي مسؤول. فمن المدهش ان الدكتور ادوارد سعيد يلقي اللوم على المنظمة لانها لم تتسلح بالاستعداد الكافي للمفاوضات من خرائط ومعلومات ما تركها تحت الرحمة الاسرائيلية واضعف موقفها التفاوضي. ان الوضع السابق لا يمكن له بكل المعايير اتاحة وضع افضل للمفاوض الفلسطيني مما هي الحال الآن بعد الاتفاق، كي نصل الى التعامل مع كل القضايا الجوهرية والحاسمة المؤجلة.

وهناك لوم يوجه الى المثقفين والباحثين العرب والفلسطينيين لأنهم لم يقوموا بواجب تجاه المفاوض الفلسطيني الآتي من تونس بخبرة تفاوضية متواضعة وامكانات معلوماتية اكثر تواضعا. فنتيجة اعتراض كثيرين على العملية برمتها، فإنهم اكتفوا كالعادة بالرفض والانتقاد من دون تقديم أي عون حقيقي كان الدكتور سعيد واقرانه قادرين عليه. وربما تقدم الخبرة المصرية درسا عربيا في هذا الشان، فمن المؤكد ان كثيرين في مصر اعترضوا على اتفاقي كامب ديفيد، واكثر منهم اعترضوا على التحكيم في طابا باعتبار ان لا قبول لتحكيم في ما يخص الأرض والسيادة. وعلى رغم ذلك فإن المؤيدين والمعترضين اعطوا عونا هائلا لفريق الدفاع المصري الذي راسه الدكتور وحيد رافت نائب رئيس حزب الوفد المصري المعارض. فالمؤرخون والجغرافيون والعلماء المصريون في كل ضروب المعرفة داخل مصر وخارجها نقبوا وبحثوا عن الوثائق والخرائط التي كفلت في النهاية استعادة طابا.

وباختصار فإن الحشد الوطني المصري من اجل طابا استطاع في اللحظة الحاسمة ان يتخطى المواقف الخاصة لكل طرف. فالأمر المهم هنا انه لا يمكن في القضايا الوطنية إلا إعطاء الممثل الشرعي والوحيد للشعب الأدوات التي تكفل له الفوز، ولو كانت هناك اختلافات واعتراضات مبدئية على المفاوضات برمتها. فالواضح هنا ان التجربة الفلسطينية لا تشكو من الذين يخونون القضية، وإنما من كثرة عدد الذين يستنكرون اي فكر آخر في إدارة الذود عنها، ومن ثم فإن حربهم على مفاوضهم تعلو على الحرب على مفاوض الطرف الآخر.

ويزيد الطين بلة في احوال كثيرة ان هؤلاء يجلسون في ابراجهم العاجية في نيويورك او في القاهرة او بيروت أو دمشق، ويحكمون على عملية تاريخية بالغة التعقيد بالإعدام لأنها لا تسير وفق المثال الذي يؤمنون به. ويستطيع الدكتور سعيد وغيره، وكاتب هذه السطور منهم، ان يستاؤوا من الطابع اللاديموقراطي للسلطة الفلسطينية، وضعف اليات التشاور فيها، وعجزها عن احتواء المعارضة في عملية سياسية نزيهة، واعتمادها على اهل الثقة بدل أهل الخبرة. لكن ما لا نستطيع تجاهله جميعا، اننا ازاء عملية تطور لمجتمعات متخلفة زادها تخلفا ان بنيتها تتشكل تحت السيطرة الطاغية للقضية الوطنية على كل القضايا الأخرى الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لاي نضج حقيقي لهذه المجتمعات. ويصبح من قبيل المبالغة والزهو غير الحميد استثناء القيادة الفلسطينية ووضع معايير لها تختلف عن تلك التي يقاس بها أداء قيادات اخرى في اوطان عربية حصلت على الاستقلال منذ وقت طويل. والواقع ان اي قدر من النزاهة الفكرية يقتضي القول ان الأمر لن يكون مختلفا كثيرا لو أن القيادة الفلسطينية انتقلت من يد ياسر عرفات إلى يد جورج حبش او احمد ياسين او حيدر عبدالشافي، فالجميع في النهاية يعبون من إناء مجتمعي وثقافي واحد.

وهنا تاتي الأهمية القصوى لعملية السلام الحالية التي يتجاهلها كليا الدكتور ادوارد سعيد وكثيرون. فالوجود داخل الأرض الفلسطينية، وانتخاب مجلس تشريعي فلسطيني، والسيطرة على ادارة الشؤون التنظيمية والتعليمية والصحية والضرائبية وغيرها هي البداية الحقيقية لتطور المجتمع الفلسطيني. ولا يمكنه ذلك تحت ظل الاحتلال الكامل، والشتات للقيادة وللشعب. ومن لديه شك في أهمية هذه المكاسب الفلسطينية عليه استشارة الراي العام الإسرائيلي الذي أصبح يؤمن بأن العملية ستقود إلى دولة فلسطينية، واستشارة المعارضة الإسرائيلية كي يعرف حجم المكاسب التي حصل عليها الفلسطينيون.

إن نصح القيادة الفلسطينية باتباع الطريق السوري في التفاوض «مع التمسك بالمبادئ الوطنية» كبديل لحل القضية الفلسطينية يبدو مفارقا للواقع بطريقة مدهشة. فسورية التي لم تحصل حتى الآن على الجولان هي دولة كاملة الأركان شعبها على ارضها، وهي تستطيع الانتظار بقدر صبر قيادتها. وكل ذلك لا يتوافر للقيادة الفلسطينية التي وصف وزير عربي شعبها اخيراً بانه «نفايات بشرية». وهكذا فإن مشكلة منظمة التحرير لم تكن دائما مع الخصوم الإسرائيليين الذين حاولت ان تكون كفيلة بهم، بل كانت ايضاً مع اصدقائها واحبائها من العرب والفلسطينيين الذين تسأل الله الحماية منهم.

---

* مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في «الاهرام» - القاهرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية